



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
الجامعة المستنصرية - كلية الإدارة والاقتصاد
قسم الاقتصاد

تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة

في العراق باستخدام قانون اوكن رسالة ماجستير مقدمة

إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية وهي جزء من
متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية

مقدمة من قبل الطالبة

منتهى زهير محسن السعدي

بإشراف

الأستاذ الدكتور

عبد الكريم عبد الله محمد المشهداني

٢٠١٣ م

بغداد

١٤٣٤ هـ

المستخلص :

يعد النمو الاقتصادي الحالي تحدياً "جدياً" للافتراضات الاقتصادية الأساسية. ان وجهة النظر المقبولة على نطاق واسع تؤكد على ان معدل النمو في الناتج الإجمالي يؤثر تأثيراً مباشراً في التشغيل (التوظيف) فإذا ما ارتفع هذا النمو ، فان التوظيف سيزداد وينخفض معدل البطالة .

ويعد معدل نمو التشغيل (التوظيف) القليل ،بالنسبة لأغلب المعنيين بهذه الظاهرة في العراق انعكاساً للتغير الهيكلي المستقل عن الدورة الاقتصادية .ان المهمة الرئيسية لهذه الدراسة هي هل يتم القبول أو رفض نمو التشغيل قد تباطأ في العراق .لقد لجأنا إلى استخدام العلاقة التي تربط ما بين البطالة ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي التي افترضها الاقتصادي Arthur Okun منذ أجل طويل .

ومن الناحية التطبيقية،فان العلاقة ما بين نمو الناتج وإيجاد فرص العمل قد تم دراستها على نطاق واسع استناداً لما يعرف بقانون Okun .

ان الدراسة الحالية تلقي الضوء على العلاقة ما بين الناتج المحلي الإجمالي ومعدل البطالة في العراق باستخدام قانون Okun من أجل تحديد الناتج الكامن .

إن الفرضية العامة التي تتبناها هذه الدراسة تنص على إن إذا كان معامل Okun في الاقتصاد ضعيفاً،فإنها تفسر انتعاشاً " قليلاً " في التشغيل .

ان الدراسة الحالية تضمنت ثلاث فصول . تناول الفصل الأول الإطار النظري لظاهرة النمو والبطالة كما وردت في الأدب الاقتصادي .في حين ناقش الفصل الثاني واقع النمو والبطالة في العراق من خلال دراسة عدة مؤشرات . أما الفصل الثالث فقد خصص للجانب التطبيقي لعلاقة النمو والبطالة .فقد اظهر النتائج التطبيقية وتفسيراتها .

ان الاستنتاجات الرئيسية لهذه الدراسة تمثلت بأنه لا توجد علاقة ما بين النمو والبطالة في الاقتصاد العراقي (بمعنى عدم انطباق قانون اوكن) . الاقتصاد العراقي لما يزل اقتصاداً "غير منتج وبطاقات عاطلة وأيضاً"بأنه اقتصاد غير متنوع .زد على ذلك : ان بنية سوق العمل غير مرنة ويسيطر عليه قطاع واحد يتمثل بالقطاع النفطي والذي تتحكم به الدولة ويتميز بأنه قطاع غير مكثف لعنصر العمل .

وقد أوصت الدراسة بأنه من الضروري إجراء فصل ما بين السياسات الاقتصادية التي تشجع النمو وتلك التي تعمل على تخفيض البطالة ذلك لان السياسات الأولى تعتمد على الأنفاق العام والذي يعيق زيادة الاستثمار في مرحلة معينة ،في حين انه السياسات الثانية تقضي على البطالة من خلال تشجيع الاستثمارات التي تخلق فرص العمل .